



الأبعاد الإقليمية والداخلية وأثرها على الاقتصاد الأردني

الجمعية الأردنية للعلوم السياسية

د. يوسف منصور

20 أيلول 2025

حوارنا اليوم

- تطور الاقتصاد السياسي وعلاقته بالاقتصاد الأردني
- تحليل تأثير الأحداث الإقليمية الكبرى منذ 1948
- تقييم أثر برامج الإصلاح المتفقة مع صندوق النقد الدولي
- استعراض نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد الأردني

خلفية عن الاقتصاد السياسي

- الاقتصاد السياسي الكلاسيكي: دمج التحليل الاقتصادي بالسياسة (آدم سميث، ريكاردو)
- التحول إلى اقتصاد علمي منفصل: أواخر القرن 19 (مارشال) باستخدام أدوات رياضية
- عودة التداخل في القرن 20 مع المدرسة المؤسسية والاقتصاد السلوكي

تطور الاقتصاد الأردني منذ 1948 الى الآن

• 1948 النكبة: تدفق اللاجئين الفلسطينيين
• 1967 النكسة: فقدان الضفة الغربية وتقلص القاعدة الإنتاجية

• 1973 الطفرة النفطية: تحويلات مالية كبيرة
• 1989 أزمة المديونية: انخفاض سعر صرف الدينار

• 1991 حرب الخليج الاولى: عودة عمالة
• 1994 معاهدة السلام: آمال استثمارية محدودة

• 2000 الانتفاضة الثانية: تباطؤ النمو
• 2003 العدوان على العراق
• 2011 الربيع العربي والأزمة السورية: ضغط على الخدمات والمياه
• 2019 جائحة كورونا: انكماش اقتصادي
• أزمات إقليمية مستمرة: اضطراب سلاسل التوريد وارتفاع كلفة الطاقة
• 2023 العدوان على غزة

داخلياً: برامج الإصلاح مع صندوق النقد

- أول برنامج: 1989-1994 استقرار الدينار وخفض العجز مع كلفة اجتماعية
- منذ 1989 وحتى اليوم دخل الأردن في حوالي ستة برامج إصلاح اقتصادية رئيسية مع صندوق النقد الدولي (1989، 1994، 2001، 2012، 2016، 2020) تخللتها مراجعات وتمديدات.

الفترة	نوع البرنامج	المدة التقريبية	ملاحظات أساسية
1989 – 1994	ترتيب الاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangement)	5 سنوات متقطعة	أول برنامج بعد أزمة الدين وانهيار الدينار، ركّز على استقرار العملة وتحرير الأسعار
1994 – 1999	برنامج تسهيل الصندوق الممدّد (Extended Fund Facility)	3 سنوات	دعم خصخصة مبكرة وإصلاحات هيكلية
2001 – 2004	اتفاق استعداد ائتماني جديد	3 سنوات	استكمال إصلاحات ضريبية وخصخصة قطاعات الطاقة والاتصالات
2012 – 2015	Stand-By Arrangement	3 سنوات	جاء بعد اضطرابات “الربيع العربي” وارتفاع فاتورة الطاقة
2016 – 2019	Extended Fund Facility	3 سنوات	إصلاحات ضريبية وهيكلية، تخفيض دعم الكهرباء والمياه
2020 – 2024 (ممتد)	Extended Fund Facility محدث	بدأ بـ 3 سنوات وتم تمديده بسبب جائحة كورونا	دعم مالي لمواجهة الجائحة وتعزيز الاستقرار المالي

هبة نيسان 1989

- **هدف البرنامج:** استقرار الاقتصاد، استعادة ثقة الأسواق، وتخفيض الدين.
- **النتائج قصيرة المدى:** استقرار سعر الصرف وتحسن الاحتياطيات، لكن ارتفاع **كلفة المعيشة** أدى إلى سخط شعبي واسع (هبة نيسان).
- **النتائج بعيدة المدى:** مهد الطريق لإصلاحات ضريبية وخصخصة لاحقة، ساعد في إعادة الأردن لأسواق المال العالمية، لكن **المديونية بقيت مرتفعة**.

الأثر الاقتصادي والاجتماعي

- **اقتصاديًا:** تحسّن تدريجي في الميزان المالي، لكن معدل البطالة والفقر ارتفع في السنوات التالية.
- **سياسيًا:** شكلت الأحداث لحظة مفصلية أعادت الحياة البرلمانية وأطلقت مسار الإصلاح السياسي في التسعينيات.
- **اجتماعيًا:** تركت ذاكرة جماعية حول حساسية الشارع الأردني لإجراءات تقشفية غير مصحوبة بشبكات أمان.

الدروس المستفادة

- **التوازن مطلوب:** لا يمكن فرض إصلاحات مالية سريعة دون حماية اجتماعية.
- **الحوار المجتمعي أساس نجاح البرامج الاقتصادية.**
- **التجربة أثرت على تصميم برامج لاحقة مع صندوق النقد (برامج 2012 و 2016 تضمنت شبكات أمان أوسع)**

نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد الأردني

- اعتماد مرتفع على المساعدات والمنح الخارجية
- عجز مزمن في الميزان التجاري
- ندرة الموارد الطبيعية (مياه، طاقة)
- معدلات بطالة مرتفع خصوصًا بين الشباب والنساء
- قطاع عام متضخم
- ضعف الإنتاجية وتباطؤ الاستثمار الصناعي
- حساسية عالية للصدمات الإقليمية
- انعدام المرونة في الموازنة (نفقات جارية مرتفعة)
- انفاق عام يحاكي الدورة الاقتصادية
- قروض تخالف القاعدة الذهبية (الانفاق على مشاريع رأسمالية تنموية)

توصيات وسياسات مقترحة

- تنويع القاعدة الإنتاجية (طاقة متجددة، اقتصاد رقمي، تركيز على الابتكار والصناعات الإبداعية).
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتصور جديد.
- إصلاحات ضريبية عادلة.
- استراتيجيات لإدارة المياه والطاقة وتقليل التبعية الخارجية.

خاتمة

- الاقتصاد الأردني أظهر مرونة رغم الأزمات
- الاعتماد على المساعدات والظروف الإقليمية يجعل النمو هشاً
- الحاجة مستمرة لإصلاحات هيكلية للاقتصاد الجزئي (مايكرويه) تعزز الإنتاجية والاستقلال المالي (خليط بين مدرستي كينز وشومبيتر).

وشكراً